دور الأوضاع الابتدائية في النمو السريع بعد الحرب العالمية الثانية في بلدان جنـوب شـــرق آســـيا حالة كوريا الجنوبية

ديلمي لخضر جامعة باتنة

ملخص:

إن الهدف الأساس من هذا المقال هو تتبع آثار الأوضاع الابتدائية السائدة قبل مرحلة الإقلاع الاقتصادي على معدلات النمو التي حققتها كوريا الجنوبية في مرحة لاحقة. وقد ركزنا على دراسة عاملين : قلة الفوارق الدخلية و ارتفاع مستوى رأس المال البشري .

Résumé:

Cet article en examinant le cas de la Corée du sud attire l'attention sur le rôle des conditions initiale qui prévalaient dans le pays avant sont décollage économique.

Parmi les conditions ,nous avons choisi lus particulièrement d'analyser le rôle de deux facteurs : la distribution initiale plus égalitaire du revenu et la forte accumulation du capital humain.

مقدمة:

ما أكثر ما كتب بهدف تفسير قدرة دول جنوب شرق آسيا المعروفة بالنمور الآسيوية على تحقيق معدلات نمو مرتفعة عجزت عن تحقيقها دول نامية كثيرة. ومع ذلك ما زال نجاح هذه الدول يثير الجدل والنقاش ويغرى بتفسيرات متعددة. وما تجدر ملاحظة بهذا الصدد هو أن الكثير من الكتاب حاول البحث عن تفسير وحيد للتنمية في هذه البلدان. فمنهم من ذهب إلى أن السر يمكن في البحث العلمي والتكنولوجي ومنهم من اعتبر العامل الثقافي - العقيدة الكنفوشوسية - و قيم العمل هو المفسر لنهضة النمو الآسيوية. ومنهم من التمس تفسير هذه النهضة في ارتفاع معدلات الادخار و التراكم الرأسمالي. ومنهم من عزى النجاح إلى السوق واليد الخفية و نشاط القطاع الخاص، ومنهم من اقترح أن العامل الحاسم كان الدور القوي للدولة في توجيه دفة الاقتصاد و تشكيل مسارات التنمية.

وفي اعتقادنا أن التنمية لا يمكن اختزالها في عامل واحد، سواء أكانت هذه التنمية في دول شرق آسيا أو في غيرها من الدول قديما وحديثا. فالتنمية ظاهرة معقدة وهي محصلة تفاعل بين العديد من العوامل. و في هذه الدراسة نبذل جهدا لنتبع آثار الأوضاع الابتدائية التي كانت سائدة في تلك البلدان على معدلات النمو التي حققتها تلك البلدان في مرحلة لاحقة ونوجه اهتمامنا بصفة خاصة لبحث آثار عاملين: قلة الفوارق الداخلية وارتفاع مستوى رأس المال البشري متخذين من كوريا الجنوبية مثالا للدراسة.

وتنقسم الدراسة إلى قسمين و خاتمة حيث يوضح القسم الأول الخلفية النظرية لدور العاملين في أحداث النمو في حين يقدم القسم الثاني النتائج الواقعية لآثار هذين العاملين على النمو في كوريا الجنوبية أما الخاتمة فقد خصصت لنتائج البحث.

القسم الأول

أولا - الخلفية النظرية

1-1 انخفاض الفوارق الدخلية و النمو الاقتصادي .

1-1 الإقلاع الاقتصادي بين النمو الاقتصادي و العدالة الاجتماعية

يؤكد الكلاسيك والكنزيون على أن المحرك الأساسي للنمو في الاقتصاد الرأسمالي هو التراكم الرأسمالي ويعتقدون بأن المستوى المرتفع للأرباح هو مصدر الادخار وحافز الاستثمار. ووفق هؤلاء المنظرين. فان الأغنياء يدخرون نسبة أعلى مما يدخره الفقراء. وعلى هذا الأساس فان التفاوت في توزيع الدخل الذي يؤدي إلى زيادة حصة الأرباح في الدخل التي يحوزها الأغنياء من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الادخار و بالنتيجة زيادة الاستثمار. واعتمادا على هذا التوكيد توصل هؤلاء إلى أن أي سياسة تهدف إلى تخفيض درجة الفقر من خلال إعادة توزيع الدخل لصالح شريحة الفقراء، ستؤدي إلى تخفيض الادخار وزيادة الاستهلاك وتكون نتيجة ذلك تأخير عملية التراكم الرأسمالي و منه انخفاض معدلات النمو و فرص العمالة.

وعلى الرغم من أن الكنزيين يعارضون فكرة الكلاسيك القائمة على التحول الأوتوماتيكي للادخار الى استثمار، فإنهم سلموا بوجود علاقة ارتباط عكسية بين اتجاه النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

وفي خمسينات القرن الماضي توصل kuznets [1]الى إضافة بعض العناصر الى النظرية أعلاه من خلال منحنى الجرس الذي أصبح يحمل اسمه. فانطلاقا من نظريات النمو السائدة آنذاك، التي كانت تعتقد بان النمو يتحقق بفعل انتقال اليد العاملة من القطاع التقليدي الذي يتميز بإنتاجية منخفضة وقلة الفوارق الداخلية نحو القطاع الصناعي المتميز بإنتاجية مرتفعة وكبر الفوارق، بين kuznets سنة 1955 أن الفوارق في الدخول ستزداد في المراحل الأولى للتنمية. ثم تتناقص في مراحلها المتقدمة. وعلى هذا الأساس يمكننا أن نجزم أن هذه النظرية مثل سابقتها قد اعتبرت أن هناك علاقة عكسية بين النمو والعدالة الاجتماعية حتى وان أكدت على أن عدالة التوزيع هي نتيجة للنمو.

بقي علينا أن نوضح بان الأبحاث الحديثة سواء أكانت نظرية ام تطبيقية قد شككت في صحة هذه النظرية. ففي بحث اجراه كل من serven و[2]hebbel سنة 1996 على عينة تتكون من 52 بلد توصل الباحثان أن ليس هناك من علاقة ارتباط قوي بين لا عدالة التوزيع وارتفاع مستوى الادخار. كما لم تمنع

[1] - Kuzenets S. " ECONOMIC GROWTH AND INCOME EQUALITY " , THE American Econoic Review , vol 45 .

[2] - Hebbel S.K et Serven L . , 1996 , " Income inequality and Aggregate Saving : the Cross-Country Evidence " ? Policly research Working Paper , World Bank , Washington DC , n° 1561 .

قلة الفوارق الدخلية خلال الفترة الممتدة ما بين 1958 و1981 تايوان [3]من ان يحقق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي و تمويل استثماره بالاعتماد على مدخراته .

تبين هذه الأمثلة المضـادة انه ليس صحيحا بان تقليـل الفوارق الداخلية يتعارض مع مقتضيات النمو الاقتصادي بمعدلات مرتفعة، كما تبين أيضا أنه ليس صحيحا أن مسألة التوزيع يمكن معالجتها دوما من خلال النمو الاقتصادي بصورة تلقائية.

ان هذه الاستنتاجات تدعونا الى دراسة المقاربة الحديثة للمسألة، و التي تزعم بأن تقليل الفوارق الدخلية له آثار ايجابية على النمو الاقتصادي.

2-1 1 – المقاربة الحديثة: اتساع الفوارق الداخلية ضار بالنمو الاقتصادي

يمكن تصنيف هذه المقاربة إلى ثلاث مجموعات:

المقاربة الاقتصادو - سياسية ونظرية عدم كمال الأسواق المالية ونظرية الطلب.

وبحسب المقاربة الاقتصادو- سياسية فان التفاوت الكبير مضر بالنمو الاقتصادي وفق آليتين: آلية عدم الاستقرار السياسي وآلية السياسة العشوائية لتوزيع الدخل التي يمكن أن تحدث اختلالات في الاقتصاد الوطني.

و فيما يتعلق بالآلية الأولى أوضحت دراسة تطبيقية أجراها كل من Perotti[4] وAlesina أن هناك علاقة ارتباط موجبه بين عدم الاستقرار السياسي و

[3] - الدكتور إبراهيم العيسوي : نموذج النمو الآسيوية و البحث عن طريق التنمية في مصر ، دار الثقافة الحديثة الطبعة الأولى 1995، ص 36

التفاوت الكبير في الدخل، و كذلك بين عدم الاستقرار السياسي و المستوى المنخفض للاستثمار. و بعبارة أخرى يؤدي التفاوت في الدخول الى عدم الاستقرار السياسي الذي يؤدي بدوره الى انخفاض مستوى الاستثمار وهذا ينعكس سلبا على معدلات النمو الاقتصادي.

وقد أعاب البعض هذه النظرة، مستندين في ذلك على وجود بعض البلدان التي تنعم بالاستقرار السياسي رغم وجود تفاوت كبير في توزيع الدخل بها ، الا ان أصحاب هذه النظرية قد ردوا على هذا الانتقاد قائلين بانه يجب التفرقة بين التفاوت الدخلي المشروع والتفاوت الدخلي غير المشروع ويكون التفاوت في الدخول مشروعا عندما يكون مقبولا اجتماعيا و درجة المشروعية تختلف من مجتمع الى آخر.

ان التفاوت الغير مقبول اجتماعيا المقترن بالفرق الواسع هو مصدر القلاقل والاضطرابات السياسية التي تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

وفيما يتعلق بالآلية الثانية، فان الفوارق الدخلية الكبيرة ينجم عنها ارتفاع نسبة الفقراء في مجموع الناخبين. و من المحتمل عندئذ أن يضغط هؤلاء من أجل اعادة توزيع الدخل لصالحهم. و هذا الضغط قد يحث الحكومات على تنفيذ سياسات شعوبية تؤدي الى ظهور الاختلالات وتخفيض الإنتاج (كأن تفرض ضرائب على رأس المال) وتثبيط عملية الاستثمار وهذا ما يعرقل عملية النمو

[4] - Allesina A. et Perotti R ., 1993 , " Income distribution , Political Instability and Investment " , NBER Working Paper , n ° 4486.

الاقتصادي وقد إختبر كل من Tabellini[5] وpersson هذه الأطروحة من خلال صياغة نموذج اقتصادو _ سياسي للنمو مستخدمين بيانات 56 بلد على طول الفترة الممتدة ما بين سنة 1960 و سنة 1985. و قد بين النموذج أن هناك علاقة عكسية بين التفاوت في توزيع الدخل و النمو الاقتصادي عندما يؤدي التفاوت الى انتهاج سياسات اقتصادية لا تحترم حقوق الملكية ولا تسمح بالحصول على كل عوائد الاستثمار. علاوة على ذلك قد تؤدي هذه السياسات الى زيادة النفقات العمومية التي تزيد تكلفتها عن العائد الذي ينجم عن إعادة توزيع الدخل الوطني .

وعلى هذا الأساس استنتج الباحثان أن عدالة التوزيع تعني أن غالبية المنتخبين الميسورين نسبيا، يصوتون لصالح السياسات الضريبية التي تحفز عملية التراكم الرأسمالي والنمو الاقتصادي، وعليه فان النموذج يوحي بوجود علاقة طردية بين التوزيع العادل (تقاس عدالة التوزيع بحصة 20% من السكان في الدخل الوطني) والنمو الاقتصادي وقد استخدم Chang[6] هذا النموذج واستنتج أن زيادة حصة الطبقة المتوسطة من الناتج الوطني بمقدار 1% تؤدي الى زيادة معدل نمو الاقتصادي في الأمد الطويل بمقدار 0.187% سنويا.

نخلص مما تقدم أن نموذج Tabellni و Person يؤكد على أن العدالة تولد النمو.

---

[5]- Persson T . et Tabellini G ., 1994 , " Is Inesquality Harmful to Growth ? , The American Economic Review , Vol . 84 , n° 3 .

[6] - R ., 1994 , " Income Inequality and Economic Growth : Evidence and recent theories " , Economic Review , federal Reserve Bank of Atlanta , Vol . 79 , issue 4 .

وقد عضدت هذه النتيجة دراسات أخرى، حيث بين Birdsall أن الناتج الفردي لاقتصاد يتميز بقلة الفوارق الداخلية يكون أكبر بمقدار 8.2 % من الناتج الفردي للاقتصاد تسوده اللاعدالة. ويكون الأثر أكبر فيما لو أخذنا في الحسبان الأثار الغير مباشرة لعدالة التوزيع على تكوين رأس المال البشري الذي يؤثر على النمو الاقتصادي كما سنرى لاحقا .

كما أكد كل من Alesina[7] وRodrik في دراسة قاما بها على 49 بلد أن العدالة لها تأثير موجب على النمو.

واجمالا يمكن القول بأن المقاربة الاقتصادو- سياسية تجزم بأن العدالة التي تؤدي الى الاستقرار السياسي و خفض اللامساواة في توزيع الدخل تشكل حافزا للتراكم الرأسمالي مما يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي.

ولقد توصلت نظرية عدم كمال الأسواق المالية الى نفس النتيجة. اذ تؤكد النظرية انه في حالة اتسام سوق القروض بعدم الكمال (وهي الحالة الشائعة) فان دخول الافراد الى مجال المقاولتية هو تابع لقدرتهم (أي ثروتهم) على تمويل مصاريف الاستثمار الابتدائية. و في بلد يتميز بكبر الفوارق الداخلية، فان القلـة من الناس فقط بإمكانها تنفيذ المشاريـع ذات المردوديـة العالية. وعلى العكس من ذلك إذا كان وضع البلد يتميز بقلة الفوارق الدخلية اذ يمكن للعديد من الأفراد تمويل نفقات استثمار المشاريع و هذا ما يدفع بالنمو الاقتصادي نحو الأعلى. وكمثال على ذلك يسوق أصحاب هذه النظرية عملية تراكم رأس المال

[7] - Alesina A . et Rodrik D ., 1994 , " disributive Politics and Economic Growth " , Quarterly journal of economics , Mai .

البشري. فبحسب أنصار هذه النظرية فان تراكم رأس المال البشري يزيد من إنتاجية الفرد و يرفع من اجره. و بالنظر لارتفاع تكلفة الحصول على تعليم جيد . لذا فان كبر الفوارق الدخلية يمنع الغالبية من الفقراء على الاستثمار في التعليم اذ لا يمكنهم الافتراض. وهذا يجبرهم على العمل في نشاطات ذات عائد منخفض لا تتطلب مؤهلات واختصاصات وبالتالي يحصلون على اجور متدنية. و بالنتيجة فان التراكم البطيء لرأس المال البشري يخفض من مستوى التأهيل وهذا يعني انخفاض الإنتاجية.

وأخيرا هناك نظرية الطلب التي تدعي بأن كبر الفوارق الدخلية يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي لسببين:

أولا: ينجم عن كبر الفوارق في الدخول طلبا موجه بشكل أساسي نحو المنتجات المستوردة التي يتطلب اقتناؤها صرف موارد نادرة اذ يميل الأغنياء الى استهلاك السلع كثيفة راس المال.

ثانيا: ان كبر الفوارق في توزيع الدخل ينجم عنها ضعف الطلب الفعال لشريحة كبيرة من الناس في حين يؤدي صغر الفوارق الى زيادة الطلب الفعال و هذا يؤثر ايجابا على النمو الاقتصادي في الأمد الطويل. اذ يؤدي الى زيادة عرض السلع كثيفة العمل، وهذا يحفز الاستثمار ويؤدي الى انشاء طاقات انتاج اضافية ومنه زيادة فرص العمل. و التي تؤدي بدورها الى زيادة الدخول و زيادة الاستثمار أي زيادة اثر المضاعف.

2-1 النمو الاقتصادي و تراكم رأس المال البشري .

يعتبر التعليم من أهم مصادر و تراكم راس المال البشري، بيد أن قدرته على التاثير في النمو الاقتصادي لا تزال مسألة خلافية فهناك من يعتقد ان التعليم يؤثر ايجابا على النمو الاقتصادي من خلال:

1- تحسين نوعية اليد العاملة و تجويد لمعارف و المؤهلات
2- زيادة تقسيم العمل و تسهيل دوران قواة العمل
3- تطوير المعارف العلمية و الفنية التي تحفز عملية الابتكار
4- زيادة قدرة المستحدثين على تحسين طرق الانتاج والتسيير
5- يجعل الفرد قادرا على التصدي للتغيرات الاقتصادية كما يذلل الحواجز الاجتماعية و المؤسسية التي تعيق التطور الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس فان التعليم يؤدي الى زيادة الإنتاجية كما يساهم في توزيع الدخل بصورة عادلة إذ تنحو اليد العاملة المتعلمة لكي تكون أكثر إنتاجية ومنه تحصل على عائد أكبر من الدخل.

ونستنتج من هذا أن التعليم يعتبر من محركات النمو الاقتصادي لذا يجب ان يسبق تطوير التعليم أي تحديث أو إقلاع اقتصادي فالتغير التكنولوجي يتطلب عرض كافي من اليد العاملة المؤهلة. وللبرهنة على هذه النظرية تم إجراء العديد من الأبحاث التطبيقية. إذ تشير احد الدراسات إلى أن إنتاجية العامل الأمي ترتفع نسبة 30% بعد عام واحد من الدراسة الابتدائية و حوالي 320% بعد دراسة مدتها 13 عام و 600% بعد الدراسة الجامعية [8]

كما أن الأستاذ شوب قد أشار في دراسته في هذا المجال الى أن عائد الزيادة في التعليم الابتدائي في فنزويلا من الصف الأول الى السادس الابتدائي كان يصل الى 130 % سنويا، وقد بنى تحليله هذا على أساس الفروق في دخول العمال الزاعيين الاميين و دخول أولئك الذين أكملوا 6 سنوات من التعليم . كذلك دلت

[8] - تربية جديدة في سبيل لبنان جديد (وقائع ندوة الدراسات إنمائية المنعقدة في بيروت 1970) ص 17

إحدى الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية على أن العائد المالي من التعليم العالي في هذه البلاد يقدر بثلاثة أمثال العائد من الاستثمارات المالية في مجالات النشاط التجاري[9]

كما أن التقديرات التي قام بها الأستاذ فابريكت أظهرت أن الزيادة الكلية في الناتج القومي التي تحققت في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة -1957 1839 كانت ترجع الى الزيادة في إنتاجية العمل بقدر ما ترجع الى نمو الموارد من العمل و راس المال المادي[10] . كما أشارت دراسة أخرى أن 50% من الزيادة في إنتاجية العمل و60 % من الزيادة في متوسط الأجور للعامل الواحد يرجع الى زيادة مستوى التعليم في السنوات 1911-1961 ، في الوقت التي كانت هذه المؤشرات في كندا تساوي 25 % و 30 % على التوالي خلال الفترة نفسها [11] فيما دلت دراسة الأستاذ شلتز للزيادة في الدخل الحقيقي للولايات المتحدة للفترة 1929-1957 على أن مابين 36 - 70 % من هذه الزيادة كانت تعود إلى تعليم العمال [12]

[9] - د . حامد :<< دور التربية في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بحث مقدم إلى الحلقة الدولية الثالثة عشر لعلم الجريمة منشور في كتاب التنمية الاقتصادية و مشكلات السلوك الاجتماعي (منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجزائية _ القاهرة_ 1963) ص 461

[10] - S fabricant , << Basic facts on productivity change >> (National bureau of economic research , (1959) , p 18.

[11] - G . W Bertram , << The contribution of Education to economic growth >> (Economic council, Canada Staff Study , 1960) , p . 12 .

[12] - T shultz << the Economic Vlue of Education >> . (Colombia University Press , New York and London 1963) , p .38.
P . Alpert , Economic development (The free Press of gloncoe , 1963) , p 104 .

كما أن الدراسات التي قام بها Gisses. Grilliches أظهرت أن تعليم الفلاحين بعد الاستثمار يعد استثمارا مربحا جدا و هو متغير مهم للإنتاج الزراعي مقوما بالتكاليف والإيرادات. وهكذا فلم يكن بالمستطاع تحديث الزراعة الدنماركية ما بين 1870-1900 إلا بواسطة الاستثمار الواسع في تعليم الفلاحين واكتسابهم المعارف الجديدة في الزراعة. و يعود لنفس السبب التطور الزراعي الهائل الذي حدث في هولندا لنفس الفترة، الأمر الذي جعل مسألة تحديث الزراعة وتثوير الإنتاج فيها نتيجة طبيعية للمعارف المكتسبة و المهارات الجديدة المتطورة [13]

كما أن تجربة النمو الزراعي المتفوقة التي حققتها اليابان رغم ظروف محدودية المساحة الزراعية، كانت نتائجها تعود بالدرجة الأولى الى تعليم السكان الزراعيين. فقد تحقق مستوى عالي من المهارة في استخدام المعارف الجديدة والمنجزات العصرية الأمر الذي تعدى مضاعفة محصول زراعي واحد الى تنمية ومضاعفة ثلاث محاصيل سنويا في بعض المناطق. إن نجاح هذه التجربة كان يعزى إلى نوعين من الاستثمارات:

- الاستثمار في البحوث واكتشاف وتطوير عوامل الإنتاج لا سيما تلك التي تتلاءم و المتطلبات البيولوجية في المنطقة.
- الاستثمار في التعليم سواء بالنسبة لهيئة المختصين بتقديم المعرفة للمزارعين أم للمزارعين أنفسهم.

[13] - للمزيد من الاطلاع على ذلك أنظر :
-. عبد الله عبد الدايم ، التخطيط التربوي – أصوله و أساليبه الفنية و تطبيقاته في البلاد العربية – الطبعة الثانية ، (دار العلم للملايين بيروت ، 1972) ، ص 24- 25

اما دراسة الأستاذ TANG فقد أظهرت أن الاستثمار في التعليم الريفي و البحوث والتطور والتوسع في الزراعة خلال الفترة الواقعة بين 1880-1938 أدى الى زيادة الإنتاج الزراعي الياباني بمعدل 35 % سنويا [14]

كذلك اعتبر دينسون أن أكثر من ثلاث أخماس الفرق في الدخل الحقيقي يعود للارتفاع في المستوى التربوي – التعليمي، و أن 48% من متوسط المعدل السنوي للنمو في الولايات المتحدة يعود للارتفاع المستمر في المستوى التربوي للقوى العاملة والجدول التالي يوضح ذلك:[15] جدول (1) يبين مساهمة التربية في نمو الدخل القومي في الولايات
المتحدة الأمريكية خلال فترة 1909 – 1980.

المادة	النسبة %		
	1929-1909	1957-1929	1980-1957
معدل نمو الدخل القومي الحقيقي	2.82	3.93	3.33
نسبة نمو دخل الفرد الى الدخل القومي	1.22	1.6	1.62
نسبة النمو في الدخل القومي الناشئة عن التربية	0.35	0.67	0.64

كما بين بارو في دراسة اجراها على 98 بلد أن هناك معامل ارتباط موجب بين معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي والمستوى الابتدائي لرأس المال

[14] - UNESCO , Statistical yearbook , 1973 , Table S.L .
[15] - E. F denison , << Measuring the contribution to economic growth >> in book (The Economics of Education) , by Robinson and Vaizey , (J. Macmilland St . Martirs Press , 1969) pp . 233-234 .

البشري. و بناء على ذلك رفض نظرية البنوكلاسيك القائلة بأن البلدان النامية تنمو بمعدلات أكبر من معدلات نمو البلدان المتقدمة نتيجة لارتفاع العائد الحدي لرأس المال فيها بفعل انخفاض معامل راس المال البشري . وتبين الشواهد الواقعية أن البلدان التي كانت تتوفر على نظام تعليم متطور في ستينات القرن الماضي قد حققت معدلات تنموية اكبر من بقية البلدان النامية. كما بينت الدراسات الحقلية ان المستوى المرتفع لراس المال البشري يؤدي الى تقليل التفاوت في توزيع الدخول.

الى جانب هذه المقاربة توجد مقاربة اخرى والتي ترى بان التعليم هو وسيلة للانسجام الاجتماعي وان رأس المال البشري هو نتيجة وليس سببا للنمو الاقتصادي ويستدل اصحاب هذه النظرية على رأيهم بان التعليم هو وسيلة لانتقاء و اختيار الأفراد لشغل المناصب الموجودة سلفا. و عليه فان التوسع في التعليم و زيادة الطلب عليه هو نتيجة المنافسة الشرسة بين الأفراد قصد الارتقاء في السلم الاجتماعي. و في مثل هذه الحالة فان زيادة راس المال البشري لا يؤدي بالضرورة الى النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية اذ يصبح الطلب المتنامي على التعليم ناجم عن المعايير التي تخضع لها مناصب التشغيل دون أي علاقة تذكر مع الحاجة الى المؤهلات.

بيد ان الرأي الغالب هو الذي يعتقد بان توفر رأس المال البشري بالمستويات والمؤهلات المطلوبة يعد عاملا من عوامل النمو الاقتصادي. وعليه فان خلق مناصب العمل في الصناعات الحديثة دون الاكتراث بمؤهلات العمال في

القطاع الصناعي يفسر ولو جزئيا فشل سياسات التنمية في العديد من البلدان النامية.

ثانيا- حالة كوريا الجنوبية (1)[16]

2-1- التوزيع الابتدائي للدخل في كوريا الجنوبية

2-1-1 الأسباب: يؤكد العديد من الملاحظين أن كوريا الجنوبية تميزت بقدر كبير من عدالة التوزيع قبل اقلاعها الاقتصادي و نتج هذا الوضع عن الاصلاحات المتتالية بعد الحرب الكورية و خصوصا الإصلاح الزراعي.

فغداه التحرير كان ما يقارب 75 % من السكان النشطين اقتصاديا يعيشون في الريف و كانت نسبة 80 % من المزارع العائلية قائمة على أراضي مؤجرة من كبار الملاك على أساس سنوي، وكان الإيجار يستوعب نصف الإنتاج السنوي للمزارع لا بل وصل في بعض الحالات الى 90 % وفضلا عن ذلك كان يتعين على المستأجرين دفع اتاوة ليسمح لهم بتجديد عقود الإيجار كل سنة والا تعرضوا للطرد من الأرض و قد أدت هذه الممارسات الى جعل كثير من

[16] - تم تجميع المعلومات المقدمة في هذا القسم من المصادر التالية :

1- A . Heringatovo ramiarison : Le Role des conditions initiales dans la croissance économique Rabide de l'après guerre en Asie de l'est : le cas de la correé du sud : Revue region et devloppement N° 15 – 2002

2 – A . Rezig Algerie brezil correé du sud : trois experiences de devloppement . O.P.U (2006)

3 – R . wade : Governing the market Economic theory and the role of Government in East Asian Industrialization .princeton University press . 1990 .

4- إبراهيم العيسوي : لخبرة التنموية للدول الآسيوية حديثة التصنيع و إمكانية الاستفادة منها في مصر ، سلسلة قضايا التخطيط و التمية في مصر العدد (73) يوليو 1992.

المستأجرين يعيشون عند حد الكفاف فضلا عن أثارة القلاقل و الاضطرابات في الريف.

وقد كانت هذه الاعتبارات دافعا للقيام بالإصلاح الزراعي، بالاضافة الى اعتبارات أخرى لا تقل أهمية فقد كان من المؤكد ان قيام الشيوعيين في الشمال بتنفيذ الإصلاح الزراعي قد اكسبهم شعبية عظيمة في الريف. و هكذا ظهر أن الإصلاح الزراعي قد بات ضرورة سياسية للحكومة المؤقتة (التي كانت تحت سلطة قوات التحالف) من اجل تحقيق الاستقرار الاجتماعي في الريف و قد مر الإصلاح الزراعي بمرحلتين :

أ) مرحلة تخفيض الإيجارات إلى 33 % كحد أقصى من إيراد الأرض و بيع الأراضي المملوكة للحكومة وهي الاراضي التي كان يملكها اليابانيون سابقا.

ب) مرحلة تطبيق الإصلاحات الزراعية سنة 1949

حيث تم فيها شراء الدولة إجباريا للمساحات التي تزيد مساحتها عن 3 هكتارات وأعادت الدولة بيع هذه المساحات الزائدة عن الحد الاقصى للملكية للمزارعين. و قد دفعت الحكومة ثمن المساحات الزائدة عن الحد القصى في صورة سندات قيد عليها فترة اهتلاك السند (كانت 5 سنوات) وقيمة السند التي حددت كنسبة مئوية من الإيراد السنوي للأرض. أما قيمة بيع الأراضي للفلاحين فقد بلغت 1.5 مرة الإيراد السنوي يتم دفعها خلال أربع سنوات. كما تم إلغاء نظام المحاصصة و رهن الأرض. و كانت نتيجة هذا الإصلاح ارتفاع عدد الأسر التي تفلح أرضها من 349000 الى

1812000 ما بين سنتي 1949 و1950 وبهذا شكلت 96 % من مجموع الأراضي المزروعة.

بيد أن نشوب الحرب الكورية وتردي الأحوال دفعت بالحكومة الى تمديد آجال تعويض المالكين القدامى الى عشر سنوات. نقدا (بدل الأرز) كما تم تمديد آجال الدفع بالنسبة للمزارعين الى 8 سنوات (1/4 نقدا و الباقي عينا من الأرز) وبهذا نستنتج أن إعادة توزيع الأراضي كانت في مصلحة المزارعين و الحكومة و على حساب الملاك القدامى ، حيث انخفضت قيمة السندات لتبلغ 10 % من قيمتها الاسمية كما انخفضت القيمة الحالية لدفعات الفلاحين و هذا ما اذا اتخذنا اسعار الفائدة السائدة آنذاك كاسعار خصم .

2-1-2- آثار التوزيع على النمو لاقتصادي في كوريا

لقد تحققت منافع عديدة من خلال الإصلاح الزراعي، منها إعطاء حوافز للمزارعين لتحسين انتاجيتهم، اذ أصبحوا يحتفظون بجانب أكبر من عائد الزراعة . ويبين الجدول الموالي أثر التوزيع الأكثر عدلا في أواسط الريف على الإنتاج والإنتاجية.

الجدول (2)

معدلات النمو المتوسطة في القطاع الزراعي (%)

الفترات	الإنتاج من الأرز	العمل	الأرض	رأس المال
1944-1937	-7.32	-0.23	-2.99	-3.6
1961-1955	2.62	6.1	0.59	-1.41

Source : Jeon Y.D. et kim Y.Y . , 200 , " let reform , Income Distrubution , and Agricultural Production in Korea " , Economic Devlopment and Cultural Change , Vol . 48/ 2 , Janvier .

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن التوزيع العادل في الريف قد أدى الى زيادة الإنتاج من الارز كما زادت مساحة الأرض المزروعة وكذلك شدة العمل، ومن شأن زيادة الإنتاجية الزراعية أن تؤدي الى زيادة دخول المزارعين وبهذا قل التفاوت بين الريف و المدنية.

ومن جهة أخرى أدى انخفاض درجة اللامساواة في الريف الى زيادة الطلب الفعال مما حفز القيام بالاستثمارات الجديدة و خلق قدرات إنتاجية إضافية وهذا ما أدى الى توسع الطلب على العمل كما سمح بظهور الابتكارات و التجديدات.

وقد كان أثر مضاعف القطاع الزراعي على بقية فروع الاقتصاد كالصناعة و الخدمات كبير جدا. فوفقا للدراسة التي قام بها ميلوز (1990) أدت زيادة الإنتاج الزراعي بمقدار 9 % الى زيادة معدل نمو بقية القطاعات الاقتصاد الكوري بـ 1.5 %

كما أثرت الدرجة المنخفضة للتفاوت في توزيع الدخل ايجابيا على النمو الاقتصادي بتوفير الاستقرار السياسي . حيث مكن هذا الاستقرار الحكومة الكورية من انتهاج إستراتيجية تنموية سريعة التراكم من خلال سياسات توزيع وظيفية متحيزية باتجاه أرباح المؤسسات. و في الواقع استخدمت الحكومة الكورية العديد من الوسائل لحث المؤسسات على إعادة استثمار الأرباح بدلا من توزيعها و نجم عن هذا ارتفاع معدل التراكم ، ونتج عن كل هذا زيادة الطلب على العمل وارتفعت حصة الأجور من الدخل الوطني وقلت الفوارق الداخلية. وتمكنت العائلات بفعل زيادة دخولها من الاستثمار أكثر فأكثر في التعليم وارتفع رأس المال البئري في كوريا الذي كان له دور أساسي في زيادة النمو في الاقتصاد الكوري على النحو الذي نبينه في الفقرة الموالية:

نستخلص مما سبق أنه بفعل الآثار الايجابية طويلة الأمد لعدالة توزيع الدخل تمكنت كوريا الجنوبية من انجاز تنمية سريعة مقترنة بدرجة منخفضة في تفاوت الدخول. وبذلك تمكنت كوريا من انجاز تنميتها في ظل استقرار سياسي. وفي دراسة أجراها أحد الاقتصاديين مفادها انه لو تميزت كوريا بنفس درجة التفاوت في الدخل كما هو الحال في البرازيل سنة 1960 لانخفض الدخل بها بمقدار 15 % مما تم انجازه و هو ما يعادل سنتين من النمو.

2-2 المستوى الابتدائي المرتفع لرأس المال البشري

2-2-1 تراكم رأس المال البشري

تميزت كوريا عند إقلاعها الاقتصادي بارتفاع مستوى رأس مالها البشري مقارنة بمستوى دخل الفرد آنذاك. وقد لعب هذا الوضع دورا أساسيا في عميلة النمو اللاحقة التي عرفتها كوريا على النحو الوارد أدناه.

يعود ارتفاع مستوى رأس المال البشري في كوريا الى الحقبة الاستعمارية ، حيث عمد اليابانيون الى تطوير التعليم لمواجهة حاجات الزراعة والصناعة.

فعند بداية الاحتلال أقام اليابانيون ما يناهز 360 مدرسة ابتدائية كما منعوا التعليم الخاص سنة 1919 ثم توسع التعليم ووصل عدد المدارس الى 26000 مدرسة سنة 1937 كما اقروا الزامية التعليم الابتدائي فوصل الاستيعاب في التعليم الابتدائي الى ما يقارب 50 % سنة 1944 و هي نسبة مرتفعة اذا ما قورنت بما كان سائدا في البلدان النامية آنذاك. كما وصلت نسبة المتعلمين إلى 22 % وبلغ عدد تلاميذ التعليم الثانوي والجامعي 83514 و7819 على التوالي في نفس السنة، و لقد كانت الجامعات مزودة بهياكل حديثة الشيء الذي سمح لها بالتطور لاحقا.

وعندما استولى اليابانيون على كوريا كان النشاط الرئيسي بها هو الزراعة و كان اليابانيون أصحاب مصلحة في تطوير الزراعة في كوريا وكان مخططهم أن يجعلوا من كوريا سلة خبز بالنسبة لليابان للمساعدة في مواجهة الاحتياجات المتزايدة للغذاء، ولذا عمدوا الى تحسين أحوال الزراعة في كوريا بالاستثمار في التنمية البشرية و في تحسين و توسيع البنية الأساسية.

وقد ساعد كل ذلك بالطبع على رفع الإنتاجية وزيادة الإنتاج. وبالإضافة الى ذلك قام اليابانيون بتطوير عدد من الهياكل المؤسسية لخدمة القطاع الزراعي، منها توفير التعليم الأساسي للمزارعين مما زودهم مهارات إدارية وتقنية هامة ورفع درجة استعدادهم لتقبل التطورات التكنولوجية ومنها إقامة نظام جيد للبحوث الزراعية وشبكة الإرشاد الزراعي على أساس إقليمي ومنها تكوين جمعيات محلية للمزارعيين لنشر المعلومات عن الزراعة الحديثة وتوزيع البذور المحسنة والأسمدة الكيماوية ولقد لعب استخدام التقنيات الحديثة و تطويرها دورا أساسيا في نمو كوريا الاقتصادي.

واستكمالا للتدريب داخل المصانع ساهم اليابانيون في تحسين نوعية اليد العاملة الكورية من خلال إنشاء المدارس والمعاهد المهنية، حيث ضمت هذه المعاهد 34773 متدرب سنة 1943، كما بلغت نسبة الفنيين الكوريين الى إجمال الفنيين العاملين في كوريا 19 % في السن المذكورة، كما تم إحصاء حوالي 3000000 عامل صناعي عند نهاية 1944 و اذا أضفنا الى كل هذا عودة ما يقارب 110000 الى كوريا من اليابان و نزوح 8000000 من كوريا الشمالية عندها يتبين لنا أن التنمية في كوريا لم تبدأ من فراغ في أوائل الخمسينات. لا بل قامت على أساس رصيد ضخم من رأس المال البشري تم تشييده من قبل وخلال فترة الاستعمار الياباني وانطلقت من ظروف و أوضاع ابتدائية مواتية جدا لمواصلة جهود التنمية المتسارعة. قلما تتاح لدول نامية كثيرة وإذا صح ذلك يكون من غير الإنصاف نسبة كل ما تم من انجازات تنموية الى الحكومات او السياسات التي عرفتها كوريا بعد الاستقلال. و فجزء

غير قليل من هذا التقدم يجب إرجاعه الى فترة تاريخية سابقة من عمر كوريا، والتجربة الكورية تظل مستعصية على الفهم ما لم توضع في سياقها التاريخي.

بعد التحرير بقت كوريا تحت وصاية الحكومة العسكرية الأمريكية الى غاية 1949 وكان الأمريكيون يعتقدون أن التعليم يمثل المدخل لدمرقطة المجتمع الكوري وعلى أساس إعطاء الفرص للجميع تم إعداد برامج محو الأمية والتعليم لكلا الجنسين، كما جعلوا التعليم الابتدائي مجاني والزامي وقاموا بتدريب المعلمين على كتابة الكتب المدرسية وبذلت الكثير من الجهود لتطوير التعليم الثانوي والمهني.

لقد أدت هذه الإجراءات الى ارتفاع عدد المقيدين في المرحلة الابتدائية من 1.3 مليون نسمة 1945 (93 % من مجموع المقيدين في قطاع التعليم) الى 2.3 سنة 1948 ، كما قفزت الأرقام الى 114000، 90000، 19000 في كل من التعليم الثانوي و المهني و الجامعي.

وكان من نتيجة إنشاء 15000 مدرسة عمومية ابتداء من سنة 1946 أن تمكن الأطفال والبالغون من الالتحاق بالمدارس فارتفعت نسبة التعليم في أقل من ثلاث سنوات لتبلغ 59 % سنة 1948. ولعبت المعونات الأمريكية دورا هاما في تمويل هذا الجهد التعليمي، حيث أخذ الأمريكان على عاتقهم تمويل المطبوعات و 2/3 المصاريف الشغيلة للمدارس الابتدائية.

واستثمرت الحكومات المتعاقبة على السلطة بعد الاستقلال في تطوير قطاع التعليم، فتوسع التعليم توسعا كبيرا على النحو الذي يظهره الجدول ادناه.

الجدول (3)

زيادة التسجيلات المدرسية في كوريا منذ 1945

نوع مدرسة	1945	1952	1965	1965	1965	1970	1975
الابتدائي	1366024 (100)	2369861 (173)	2947436 (216)	3622685 (265)	4941345 (362)	5749301 (421)	5599074 (410)
الثانوي الأساسي		291648 (100)	475342 (163)	528614 (181)	751341 (258)	1318808 (452)	2066823 (709)
الثانوي المطور الثاني	50343 (100)	59421 (118)	141702 (281)	164492 (327)	254095 (505)	315367 (626)	648149 (1287)

التعليم المهني	33171 (100)	74463 (224)	118911 (358)	99071 (299)	172436 (520)	275015 (829)	474868 (1432)
التعليم الجامعي	7819 (100)	34089 (436)	80391 (1028)	101045 (1292)	141626 (1811)	193591 (2476)	296640 (3794)

Source : a partir des statistiques de McGinn et al (1980).

يبين الجدول أن معدل التقييد في المدارس الابتدائية قد وصل سنة 1960 الى ما يقارب 80.6 % و هي نسبة مرتفعة جدا قلما نجد مثيلاتها في بقية البلدان منخفضة الدخل كما يبين الجدول أن معدل نمو المقيدين في الجامعة قد ناهز 14.5 % سنويا ما بين سنتي 1952 – 1960 كما انخفض معدل الامية الى حوالي 20 % مع نهاية عام 1960.

على أساس ما تقدم يمكننا أن نجزم بأن تطور التعليم في كوريا كان فريدا إذا ما قورن ببقية البلدان منخفضة الدخل آنذاك، فالدول المنخفضة الدخل (90 دولارا) لم تكن تستوعب أكثر من 20 % من مجموع الأطفال ما بين سن 5 و 14 سنة في حين بلغت هذه النسبة حوالي 59 %. كما كان معدل التقييد في الثانويات مرتفعا لا بل فاق المعدل المسجل في البلدان التي بلغ فيها الدخل آنذاك 300 دولار.

ولا تفوتنا الاشارة أن تكلفة التعليم في كوريا آنذاك كانت منخفضة جدا مقارنة لمثيلها في بقية البلدان، اذ لم تتعد تكلفة تعليم الطفل الواحد 7 دولارات سنة

1965 في حين بلغت في كل من المغرب والعراق والبيرو 24,80,50 دولارا على توالي ويعود ذلك للمعونات الأمريكية والأجور المتدنية للمعلمين وارتفاع نسبة التلاميذ داخل القسم الواحد.

2-2-2 آثار التعليم على النمو في كوريا

حظي التعليم والتدريب بعناية فائقة من حكومات كوريا واتجهت الى الاستثمار فيه على النحو الذي بيناه وربما تكون كوريا قد ذهبت الى ابعد مما كان ضروريا في الاستثمار في التعليم. اذ يرى البعض أن ارتفاع نسبة البطالة بين صفوف المتعلمين وأصحاب الشهادات قد تأخذ دليلا على الافراط في التعليم وكذلك على صحة النظرية القائلة بأن مساهمة التعليم في النمو متواضعة و أن وظيفته هو تحقيق الانسجام الاجتماعي. بيد أن هذا الوضع و إن دل على شيء فانما يدل على أن كوريا قد توفرت في ستينات القرن الماضي على خزين من اليد العاملة المدربة والمؤهلة الضرورية لاقلاع الاقتصادي. علاوة على ذلك و استنادا الى النظرية القائلة بأن إنتاجية الفرد المتعلم هي أعلى من إنتاجية الأمي، اذ أنه يحصل على أجر أعلى. عندها يمكننا أن نجزم بأن حصة العمل الكبيرة من مجموع الدخل (60 %) يمكن النظر اليها على أنها نتاج كل من الآثار المباشرة و غير المباشرة للتراكم الابتدائي لرأس المال البشري . و في هذا السياق يؤكد الكثير من الباحثين أن ليس هناك من شك في أن التعليم كان من بين العوامل التي ساهمت في رفع معدلات النمو في كوريا، و قد قدر أحد الباحثين هذه المساهمة باستخدام طريقة DENISON، ابتداء من سنة 1960 فتوصل الى النتائج التالية:

الجدول رقم (4)

معدل نمو عوامل الانتاج

ومساهمتها في النمو الاقتصادي بكوريا

معدل النمو السنوي للتاتج الوطني و عوامل الانتاج (%)	74 - 60	66 - 60	70 – 66	74 -70
الناتج الوطني الاجمالي	9.07	7.25	10.78	10.41
رأس المال	7.19	3.75	10.43	9.27
العمل	3.55	2.11	6.26	3.06
التعليم (التربية)	1.18	1.72	0.82	0.73
توزع النمو عوامل الانتاج (%)				
رأس المال	2.88	1.5	4.17	3.71
العمل	2.13	1.27	3.76	1.84
التعليم	0.71	1.03	0.49	0.44
الباقي	3.35	3.45	2.36	4.16
مساهمة العوامل في نمو الناتج (%)				
رأس المال	31.8	20.7	38.7	36.6
العمل	23.5	17.5	34.9	18.1
التعليم	7.8	14.2	4.5	4.3
الباقي	36.9	47.6	21.9	40.9

Source : MCginn N F ., sondgrass D R kim Y, B , Kim S , B et Kim Q , Y. , 1980 . Education and Development in Korea , Harvad University Press .

نستنتج من الجدول أن مساهمة التعليم بلغت 7.8 % في نمو الناتج الوطني الإجمالي ما بين سنة 1960 – 1974 او كانت أكبر من ذلك خلال الفترة الأولى. و هذا يوضح دور رأس المال البشري في التنمية الاقتصادية في كوريا، و كان بالإمكان أن تكون هذه المساهمة أكبر فيما لو أخذنا في الحسبان مساهمة التعليم في زيادة عوامل النمو الأخرى كالاستقرار السياسي والكفاءة الإدارية والمقاولتيـة، حيث سمح التعليم باستيعـاب التكنولوجيا بسرعة فائقة، ولا أدل من ذلك براءات الاختراع الكورية. كما أدى الى انخفاض درجة اللامساواة في توزيع الدخل مما زاد من النمو على النحو الذي بيناه في القسم الأول من هذا المقال.

خلاصة:

حاول البحث أن يبين أن معدلات النمو المرتفعة التي حققتها كوريا في العقود الخمسة الأخيرة من القرن العشرين ، لم بأت من فراغ بل كان وراء هذه الانجازات تطور تاريخي طويل حدث خلاله ارساء عدد من الأسس المهمة للتنمية و خاصة رفع المستوى التعليمي للسكان و التقليل من الفوارق في توزيع الدخل . و قد كان لليابانيين و الامريكيين دور كبير في هذا الانجاز.